

الفقه والمسائل الطبية

(35) أقول: هذه الأقوال الأربعة لعلماء الطب الذي هو في حال تطوُّره وطريق تكامله، وقد عرفت أنها ضعيفة غير قابلة للاعتماد، وقبل الانتقال إلى القول الحق لا بدّ من بيان أمر هام يجب الالتفات إليه ومراعاته في كلّ باب، وهو أنّ ما ذكره أهل الطب وسائر العلوم التجريبية على أقسام: منها ما ثبت بالحس والتجربة بحيث لا يقبل التردد، وهذا مما لا شك في قبوله بحكم العقل والفطرة، فإنّ وجد في القرآن المجيد أو الأحاديث المعتبرة ما يخالفه بظاهره وجب ردّه علم هذا الظاهر من الكتاب والسنة إلى أنّ سبحانه وتعالى، ولا معنى للتعبّد به على خلاف الحس كما بيّن ذلك في علم الكلام بأوضح برهان. ومنها ما هو استنباطات وآراء طنية من هؤلاء العلماء الاختصاصيين، ولا عبرة بها كما لا قيمة بآراء الفقهاء والأصوليين والمجتهدين من علماء الدين، بل وآراء الصحابة العدول والسلف الصالح (رض) في مقابل الأدلة الشرعية من ظواهر الكتاب والسنة، ولا يجوز لنا تقليدهم بحال، فإنّ قداسة أحد، أمرٌ وتقليده أمرٌ آخرٌ ولا ملازمة بينهما. ومنها ما هو مبني على الإحصائيات المحدودة محلاً ووقتاً، وهذا أيضاً لا اعتبار به، فليس كلّ ما ذكر أو بني عليه في العلوم أمراً حسيّاً وحقيقة واقعية يجب قبوله كما ربما يتخيّل من لا فهم له، كما أنه لا يجوز ردّه ما ثبت بطريق حسيّ أو قطعي كالحس لاّجل فتوى سلف أو حديث ضعيف بل معتبر، فإنّ الأحاديث كظواهر الكتاب طنية، والظن يضمحل عند العلم بخلافه، اللهم إلاّ عند من لا عقل له. إذا تقرر هذا فاعلم أنّ البحث هنا عن عدّه أُموّرٍ تناسب المقام على نحو الاختصار: